

التهديدات الأمنية وتأثيرها على الاقتصاد في إفريقيا

Security Threats and Their Impact on the Economy in Africa



الباحث : د.بن ميرة بوكريطة¹

¹ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر ، b.bokreta@univ-dbk.m.dz



تاريخ النشر: 2024/11/28

تاريخ القبول: 2024/11/13

تاريخ الإرسال: 2024/09/15

الملخص:

سنسعى من خلال هذا المقال إلى دراسة آثار التهديدات الأمنية وانعكاساتها على مسار التنمية الاقتصادية في إفريقيا، وهذا بالتطرق في البداية إلى الإطار المفاهيمي للدراسة وفيه نحاول تقديم أهم التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن والمقاربات القطاعية الجديدة المرافقة له بالإضافة إلى التهديدات الأمنية الجديدة المتعلقة بالأمن الناعم ، وبعد ذلك ننتقل في معالجة إشكالية البحث من خلال التعرض إلى مصادر التهديدات الأمنية في إفريقيا (السياسية والعسكرية، الاقتصادية والاجتماعية، البيئية)، وباعتبار القارة الإفريقية تعاني من مختلف التهديدات الأمنية فسنحاول دراسة انعكاسات هذه التهديدات الأمنية على مسار التنمية الاقتصادية فيها، وهذا في مختلف المجالات ، وفي الختام نصل إلى مجموعة من الاستنتاجات نوردها في الخاتمة.

الكلمات المفتاحية : التهديدات الأمنية ، التنمية الاقتصادية،الاقتصاد الافريقي.

Abstract

In this article, we aim to examine the impact of security threats and their implications on the trajectory of economic development in Africa. We will begin by addressing the conceptual framework of the study, focusing on key developments in the concept of security, new sectoral approaches associated with it, and the emerging security threats related to soft security.

Following this, we will explore the research problem by analyzing the sources of security threats in Africa, including political and military, economic and social, and environmental dimensions. Given that the continent faces various security threats, we will investigate how these threats affect economic development across different sectors.

In conclusion, we will present a set of findings that summarize the impact of security threats on economic development in Africa

Keywords: Security Threats, Economical Development, African Economy.

1- المؤلف المرسل: بن ميرة بوكريطة، الإيميل: b.bokreta@univ-dbkm.dz

المقدمة:

للقارة الإفريقية أهمية إستراتيجية بالغة باعتبار موقعها كقارة تتوسط العالم، إلا أن معظم الدول الإفريقية مازالت تتخبط في أزمت عميقة ومتشعبة، هذه الأزمت أثرت وتؤثر على حسن أدائها لوظائفها المتعددة و المتعلقة بتوفير الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومنظومة الخدمات العمومية كالصحة والتعليم.... الخ.

و بسبب التحولات التي شهدتها مفهوم الأمن والانقلابات الهيكلية في العلاقات الدولية، بحيث أفرز هذا التحول توسعاً للمفهوم التقليدي للأمن المرتبط بالأمن الصلب، فظهرت مفاهيم جديدة كالأمن البيئي، الاقتصادي، المجتمعي، الإنساني فأضحت إطاراً بارزاً للدراسات الأمنية، كما أفرزت التحولات الهيكلية في البيئة الدولية مصادر جديدة للتهديدات الأمنية أفضت إلى تغييرات في مقاربة المشهد الأمني، وفندت الدعوة للارتكاز على المفهوم الكلاسيكي، و يظهر حجم هذه التهديدات جلياً في المنطقة الإفريقية، وفي هذه الدراسة سنتطرق بالتفصيل

إلى طبيعة التهديدات الأمنية التي تعترض مسار دول القارة السمراء نحو التطور، ونتائج ذلك على مستوى التنمية و هذا بمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية: "فيما تتمثل مصادر التهديدات الأمنية في إفريقيا؟ وكيف أثرت على الواقع الاقتصادي لدول القارة؟ وماهي اهم مرتكزات المقاربة الإفريقية لمواجهة مصادر هذه التهديدات؟"

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية نذكرها فيما يلي:

1. ما هي أهم التطورات التي طرأت على المفهوم الكلاسيكي للأمن؟
2. ما مصادر التهديدات الأمنية على القارة الإفريقية؟
3. ما مدى تأثير التهديدات الأمنية على مسار التنمية الاقتصادية في إفريقيا؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اقترحنا الفرضيات التالية:

1. تعدد مصادر التهديدات الأمنية أدى إلى تطور مفهوم الأمن،
2. هشاشة الدولة في إفريقيا ساهمت في خلق مناخ مناسب لانتشار التهديدات الأمنية المختلفة،
3. كلما زادت حدة التهديدات الأمنية ،كلما أدى ذلك إلى تقويض فرص الاستثمار وفشل مشاريع التنمية.

و قد تم تقسم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للتهديدات الأمنية.

المحور الثاني: مصادر التهديدات الأمنية في إفريقيا.

المحور الثالث: انعكاسات التهديدات الأمنية على الاقتصاد الإفريقي.

الخاتمة

1. الإطار النظري و المفاهيمي للتهديدات الأمنية

1.1 مفهوم التهديد

التهديد هو حالة من القلق اتجاه مجموعة من المشاكل المباشرة، بحيث يتميز بما يلي:

- يرتبط بإدراك صانعي القرار والفاعلين السياسيين،
- يرتبط بمبدأ السببية، بمعنى أن لكل تهديد سبب يحدثه،
- متفاعل ومتداخل، وقد يساهم في ظهور تهديدات أخرى،
- التهديد يواجه ولا يدار على غرار النزاع الذي يدار،
- يمكن أن يتعد التهديد لكن لا يتلاشى.

2.1. التهديدات الأمنية:

إن الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن ضمن أدبيات العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية والأمنية أنتج اختلافا أكبر في تحديد المقصود بالتهديد، وإذا كان الكثير من الباحثين يستعيضون عن الضبط الاصطلاحي للمفهوم بالغوص في إيتيمولوجياته فإن ذلك لا يُتيح للباحثين تكوين فكرة واضحة عن: ما المقصود بالتهديد؟ ومن هو الطرف المستهدف في أمنه؟ ومتى يصبح التهديد ذا طابع أمني؟

كما أن ذلك الحفر الإيتيمولوجي الذي يستهدف "التهديد"، لا يسعى إلى تقريب الفكرة بجعلها ضمن المجال الإدراكي للمُتلقي بل يساهم في تعقيد المجال التصوري لها، كما أن وفرة النعوت حول مصطلح التهديد من قبيل التهديدات الجديدة، التهديدات غير العسكرية، التهديدات اللامتماثلة، التهديدات فائقة الحداثة، لا يتيح كذلك تكوين فكرة واضحة حول ما الذي يمكن أن نعنيه بالمصطلح تحديداً.

وقد حدّدت دراسة بحثية قام بها "المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوربية" خمسة أنواع من التهديدات الأمنية الجديدة المتعلقة "بالأمن الناعم" وهو مفهوم يمكن معه إدراج كافة التحديات غير العسكرية ضمن نطاق مهددات أمن الأفراد ، الدولة والمجتمع¹:

● **المخاطر الفردية:** كتعرض الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض،

- **المخاطر المجتمعية:** مثل اتساع نطاق المخاطر الفردية ليشمل المزيد من القطاعات المجتمعية كالأوبئة والمشاكل البيئية،
 - **تهديدات عابرة للحدود:** مثل الهجرة غير الشرعية واللاجئين،
 - **الأزمات الزاحفة:** ويتعلق الأمر بالمشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية،
 - **الكوارث المحتملة:** تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم، كالأعاصير والمشاكل البيئية الكبرى.
- تأسيسا على ما سبق ومحاولةً لتجنب الخوض فيما يثيره ضبط مصطلح التهديد من اختلاف حتى أن البعض ينفي صفة التهديد عن كل ما لا يفترض المواجهة العسكرية سنحاول مقارنة المفهوم طبقا لما ورد عن مفكري العلاقات الدولية ، التوسعين منهم على وجه الخصوص.
- فضل باري بوازن وتوافقا مع مقاربتة القطاعية للأمن أن يطرح تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمنية²:
- ✓ **التهديدات التي تستهدف القطاع العسكري:** تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية للدولة،
 - ✓ **التهديدات التي تستهدف القطاع السياسي:** وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعددين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها. أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية،
 - ✓ **التهديدات التي تستهدف القطاع الاقتصادي:** ويتعلق الأمر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر،
 - ✓ **التهديدات ذات الطابع المجتمعي:** تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي- الاجتماعي للعناصر الاجتماعية،

✓ التهديدات التي تستهدف القطاع البيئي: وترتبط خاصة بالنشاط

الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها.

وفي جميع القطاعات آنفة الذكر والتي من الممكن أن تكون جميعها أو واحداً منها مستهدفا بالتهديد، يفرّق "باري بوزان" بين الدول القوية³ والدول الضعيفة، خاصة وأن هذه الأخيرة قد تكون مصدر لا أمن عالمي فضلاً عن إمكانية أن تكون هذه الدول في القطاعات الخمس للأمن – مصدراً لتهديد أمن مجتمعاتها اقتصادياً وسياسياً و مجتمعياً و بيئياً وحتى عسكرياً.

إن معاناة القارة الإفريقية من الظواهر آنفة الذكر يجعل منها مصدراً للقلق المتنامي سواء تعلق الأمر بالأمن الوطني (على المستوى المحلي) الإقليمي أو حتى العالمي أي أنها ستكون " هاجس المستقبل " بتعبير " روبرت كابلان"⁴.

أما "شارل فيليب دافيد" و"عفاف بن السايح"، فقد أشارا إلى صعوبة تقسيم التهديدات الأمنية المستجدة إلى تهديدات داخلية وأخرى خارجية على اعتبار وجود تهديدات تتعدى التصنيف السابق نظراً لطبيعتها عبر الوطنية، وأهم هذه التهديدات⁵:

- التهديدات المرتبطة بإعادة تعريف الشرعية السياسية: وهنا يتم التركيز على دول العالم الثالث التي تعاني من مشاكل داخلية سواء ما تعلق منها بحركات التمرد الاجتماعي أو الحروب الأهلية والعرقية⁶،
- القضايا البيئية / الرهانات البيئية والهجرة غير الشرعية واللجوء و الإجرام عبر الوطني والإرهاب و انتشار التكنولوجيا⁷.

2. مصادر التهديدات الأمنية في إفريقيا

1.2. التهديدات السياسية والعسكرية:

1.1.2. النزاعات الداخلية المسلحة:

الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيراليون، الصومال، السودان، وهو الأمر الذي يفسر من جهة أخرى أسباب تدني معدل عمر الحياة في العديد من النظم الافريقية.

وحسب الدراسات الحديثة لكل من جاك سنايدر، وجون بيار ديرينيك حول الحروب الأهلية في أفريقيا فإن العوامل الأساسية المسؤولة عن فشل ميكانيزم الحد والكبح من العنف وإندلاع الحروب الأهلية تتمثل في ثلاثة عوامل رئيسية:

- **النظام الديمغرافي:** حيث ليس العدد الديموغرافي أو الكثافة السكانية ما يطرح الإشكال، وإنما تركيبة البناء الديمغرافي، فالمجتمعات التي تتكون من نسبة عالية من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 40 سنة مؤهلة أكثر من غيرها لإنتاج معدل عال من العنف والجريمة، كما أنه في حال وجود حركات وتنظيمات أهلية فإن مسألة التعبئة تكون أسهل بكثير في هذه الفئة العمرية، خاصة إذا افتقرت هذه المجتمعات إلى ثقافة سياسية تشاركية ديمقراطية.

- **النظام الاقتصادي:** يرى "ديرينيك" أن الفقر يعد أحد العوامل الأساسية الدافعة للعنف، ذلك أن المجتمعات الفقيرة تعرف بصفة طبيعية ارتفاعا ملحوظا في معدلات الوفيات مقارنة بالمجتمعات الغنية، هذا الارتفاع الطبيعي الناتج عن الأمراض وتدني مستوى المعيشة يدفع بصفة آلية لتعطيل ميكانيزم الحد من العنف والجريمة.

- **العدالة:** إذ يعد سعي الأفراد والجماعات لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة صياغة القوانين والحقوق من أبرز العوامل الدافعة نحو انتشار الفوضى والإخلال بالنظام العام⁸.

2.1.2. الإرهاب والجماعات المسلحة:

يعتبر التعريف الجامع للإرهاب من الأمور الخلافية أكاديمياً و إيديولوجياً ودولياً، ورغم ذلك فلقد اتفق الجميع على أن الإرهاب هو توجيه العنف ضد المدنيين واستخدام الوسائل و الأدوات غير المشروعة.

فالإرهاب مفهوم قيمى معيارى ، فما يعتبر إرهابا عند الغرب يعتبر عندنا مقاومة مثل حركة حماس الفلسطينية، أيضا ليس كل ما هو متطرف هو إرهابى و بالتالى اختلاف المعايير ساهم فى عدم تبني تعريف واحد متفق عليه. وقد وجد الإرهاب أسبابه الموضوعية فى تربة أفريقيا الخصبة وهذا بتداخل العوامل الأيديولوجية مع الأفكار المتطرفة، وحالات عدم الرضا العام من عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتُعتبر الظروف التي نشأت فيها هذه الجماعات، ظروفًا حملت الكثير من بواعث البقاء، ويمكن القول بأن الإرهاب أصبح مشكلة إقليمية بالنسبة للقارة ولشمالها تحديدا وأنه فرض نفسه كخطر آنى ومتوسط المدى بالنسبة لجميع دول المنطقة.

2.2. التهديدات الاقتصادية والاجتماعية:

1.2.2. الهجرة غير الشرعية

خلقت ظاهرة الهجرة ما يسمى بإشكالية الهوية الثقافية، والتي تعني وجود مجموعة من الأشخاص يشعرون بالتهديد في هويتهم الثقافية و الإثنية، بسبب تأثيرات خارجية تتعلق أكثرها بالعولمة أو بالهجرة وهذا يُحدث عدم تجانس المجتمعات ووجود انشقاقات في الشعور بالانتماء لجماعة دون غيرها، ويُحدث كذلك تباينا في الولاءات. كما يدفع الفقر والنزاعات الأهلية للبحث عن مكان أكثر أمانا، ونظرا لتشدد دول الشمال في مسائل منع التأشيرات، فهذا يدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية مسببة بذلك الضغط على هذه الدول ومجتمعاتها.

و نظراً للطبيعة غير الرسمية لهذه الظاهرة يصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية، وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين، وتقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية في أفريقيا بما بين 25 - 30% من عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية؛ فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى

نحو 1.5 مليون فرد، وتتصاعد الهجرة غير الشرعية عندما تعرف مناطق ودول بكاملها في أفريقيا اللااستقرار والنزاعات، إذ قد تكون هذه الهجرة بدافع البحث عن مستوى معيشي أفضل، أو بدافع الهروب من واقع النزاعات المسلحة، أو للنمو الديموغرافي السريع في الجنوب.

2.2.2. تجارة المخدرات:

تشير التقارير والتحقيقات في مختلف الدول إلى الأرقام الهائلة والأموال الطائلة التي تستثمر في المجال بعيدة عن أي جباية مما يضعف الاقتصادات الوطنية، وفي الوقت الذي كان من المفترض أن توجه هذه الأموال في مشاريع اقتصادية تقوّض البطالة وتحسّن المستوى المعيشي، وتحدث قيمة مضافة في الاقتصادات الإفريقية، وُجّهت نحو تجارة غير شرعية ضارة بالاقتصاد والمواطن، وتشير تقارير "NDLEA"⁹ في نيجيريا مثلاً إلى حجز كميات هائلة في ظرف خمس أشهر فقط.

وحسب الإحصائيات دائماً فإن المساحات المزروعة في المملكة المغربية التي كان يتم التصريح بها تتراوح ما بين 30000 و 35000 هكتار دون الإشارة إلى حجم الإنتاج، بيد أن المرصد الجيوسياسي للمخدرات أشار في سنة 2008 إلى أن المساحات المزروعة بالقنب الهندي في المغرب تتراوح ما بين 65000 و 74000 هكتار، وأن كميات الحشيش المنتجة تصل إلى ما بين 1500 و 2000 طن¹⁰، وهي المساحات التي يقول المرصد الدولي للمخدرات، في تقرير صدر في فاتح مارس 2010 إنها تقلصت خلال سنة 2009 بنسبة 10 في المائة مقارنة مع سنة 2008، بفضل الجهود المبذولة في اتجاه القضاء على زراعة القنب الهندي وإيجاد بدائل لها¹¹.

وتساهم المخدرات في الانحطاط الأخلاقي والضعف العام للبنى الاجتماعية، وتزيد من الانقسامات داخل المجتمع، مُهدّدة بذلك التجانس المجتمعي للدولة، ومعرّضة إياها للانقسامات. وبالنظر إلى الكميات الهائلة من المخدرات التي يتم حجزها في مختلف مناطق إفريقيا، وكذلك في بعض الدول الأوروبية بعد أن تكون قد عبرت إفريقيا بحراً أو جواً، كان لزاماً على بلدان أفريقيا طرح هذا التحدي كواحد من أهم رهانات الأمن في المنطقة، لما له من ارتباطات بتحديات أمنية أخرى كالإرهاب، وتجارة الأسلحة، والجريمة المنظمة.

3.2.2. تجارة السلاح:

تعد التجارة غير الشرعية للأسلحة في إفريقيا من أبرز العوامل التي تفسر التفاعلات غير الرسمية في النظم الإفريقية. إذ يُعتبر انتشار الأسلحة التقليدية، مثل الأسلحة الخفيفة والألغام البشرية، تهديداً رئيسياً للأمن البشري يومياً، لاسيما في مناطق النزاع. فزيادة الطلب على هذه الأسلحة وضعف الرقابة الدولية عليها يسهلان على الإجرام المنظم تسويقها.

4.2.2. ضعف الأداء التنموي بأبعاده الشاملة لدول المنطقة:

تواجه الدول الإفريقية صعوبات اقتصادية واجتماعية متعددة تمنعها من الخروج من دائرة التخلف. وتعاني القارة من تراجع اقتصادي يعود لعدة عوامل، منها:

الرؤى الأيديولوجية: أثرت الأيديولوجيات مثل الاشتراكية التي سادت في ستينيات القرن الماضي على اختيار السياسات السياسية والاقتصادية، مما عرقل التنمية بسبب عدم توافقها مع الواقع المحلي.

أزمة التنمية: تسببت الاستراتيجية التقليدية التي اعتمدت على نماذج اقتصادية مستوردة في تراجع معدلات النمو، حيث انخفض النمو من 3.6% في الستينيات إلى 1% في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

التشغيل والبطالة: يمثل البطالة تحدياً كبيراً بفعل السياسات الاقتصادية غير الفعالة وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث انخفضت إيرادات القارة من المواد الأولية وتفاقت الديون.

التسيير غير المناسب للثروات: واجهت خطط التنمية عوائق تتعلق بالتدخلات السياسية، والبيروقراطية، وتأخير اتخاذ القرارات، مما أدى إلى فشل المشاريع وزيادة المديونية.

3.2. التهديدات البيئية:

رغم أن إفريقيا تساهم بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 4% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فإنها تعاني من تأثيرات سلبية كبيرة نتيجة التغيرات المناخية. تواجه دول القارة، التي تفتقر إلى الموارد والقدرات اللازمة لمواجهة هذه التحديات، صعوبات كبيرة بسبب المجاعات، ضعف استغلال الموارد، النزاعات السياسية والعرقية، وأزمات أخرى مزمنة.

في اجتماع لوزراء البيئة الإفريقيين الذي عقد في جوهانسبرج في 10 يونيو 2018 برعاية رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكي، تم عرض نحو 300 صورة بالأقمار الاصطناعية لآثار التغيرات المناخية في أكثر من 100 موقع عبر القارة، جمعتها وكالة الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) أظهرت الصور تدهوراً ملحوظاً في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإيكولوجية والغذائية، حيث تفقد التربة الإفريقية ما يعادل 50 طناً لكل هكتار سنوياً.

تعتبر إفريقيا من أكثر القارات حرارة، حيث تغطي الصحراء والأراضي البور أكثر من 60% من مساحتها. يعاني حوالي 300 مليون

شخص من ندرة المياه، ويُقدّر أن الجفاف يتسبب في وفاة بين 50 إلى 100 ألف شخص سنوياً، معظمهم من الأطفال دون سن الخامسة، وفقاً لتقرير منظمة الطفولة ومنظمة أوكسفام عام 2010.

التغيرات المناخية تؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية، مثل فقدان الغابات والتدهور البيئي، والتي تؤثر على التنوع البيولوجي واستدامة الإنتاج الزراعي. تفقد إفريقيا ملايين الهكتارات من الغابات سنوياً، وهو ضعف المعدل العالمي. من بين أكبر 10 دول تشهد اختفاءً سريعاً للغابات، يوجد ستة في إفريقيا، حيث تفقد القارة نحو 40 ألف كم² سنوياً بمعدل 0.6%.

خلص اجتماع جوهانسبرج إلى أن الغابات تنقل في 35 بلداً إفريقياً، بما في ذلك جمهورية الكونغو وملاوي ونيجيريا ورواندا. كما تدهور التنوع الحيوي في 34 بلداً، منها أنجولا وإثيوبيا والجابون ومالي، بينما شهدت 32 بلداً تجزئاً للأراضي، بما في ذلك الكاميرون وإريتريا وغانا، وزيادة التصحر في بوركينا فاسو وتشاد وكينيا والنيجر.

3. انعكاسات التهديدات الأمنية على الاقتصاد الإفريقي

لدراسة عملية التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية يجب التطرق إلى الأشكال المختلفة التي أخذتها خلال كافة مراحلها، فيجب أولاً تتبع المساعي التنموية في عهد الاستعمار وفي المرحلة التالية للاستقلال، ثم أوائل التسعينيات وما تلاها من محاولات إفريقية للنهوض بالتنمية في القارة.

1.3. المصادر المالية لأفريقيا:

1.1.3. العائدات الريعية: لا تزال السلع الأساسية الأولية تهيمن على صادرات أفريقيا ويمثل الوقود 40% والمنتجات الزراعية ما يزيد عن 25%، ولم تحقق سوى قلة من البلدان مثل زامبيا وكينيا قدراً من التنوع في صادراتها، وركنت حصة السلع المصنعة في إجمالي صادرات أفريقيا عند نحو 30%.

إضافة إلى ذلك فإن الصادرات المصنعة في بلدان أفريقيا ذات صيغة وقيمة مضافة منخفضة، وهي في الغالب مواد خام نصف مجهزة، ويبدو جلياً من خلال الشكل، الموضح لنطاق المتعاملين الخارجيين للصادرات الإفريقية مدى اتساع التعامل والتصدير للبلدان الصناعية مقارنة مع المتعاملين الآخرين¹².

2.1.3. الاستثمار: سعت الدول الإفريقية إلى محاكاة نظم حوافز التصدير المستخدمة في آسيا ومناطق أخرى، كما حاولت جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إنشاء مجالس استشارية للمستثمرين. ومع ذلك، فإن تأثير هذه الإجراءات على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر كان محدوداً. تتسم نظم حوافز التصدير التي تسعى إلى تحقيق أرباح سريعة بصعوبة في الإدارة والتحكم. وعلى الرغم من بعض النجاحات المحدودة التي حققتها دول إفريقية في هذا الصدد، إلا أن هذه النجاحات كانت مقتصرة على المنتجات التي تستفيد من معاملة تفضيلية في الأسواق الصناعية، كما في حالة ليسوتو ومدغشقر وملاوي وسوازيلاند.

2.3. خصائص المشاريع التنموية في إفريقيا:

تميزت جهود التنمية خلال فترة الاستعمار في إفريقيا بعدم التوازن، حيث كانت موجهة أساساً لخدمة مصالح البلدان الغربية من خلال تعبئة العمل والموارد الإفريقية. لم تؤد المشاريع التنموية في تلك الفترة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفارقة، الذين حصلوا على الحد الأدنى من التعليم والرعاية الصحية الضرورية فقط لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمستعمر، دون اهتمام يذكر بالقضاء على الفقر والبطالة والأمية.

حظيت الفترة الاستعمارية بقدر كبير من الاهتمام في الأدبيات المتعلقة بالتنمية في إفريقيا، حيث تُعتبر متغيراً رئيسياً يؤثر على العديد من جوانب التنمية في النظم الإفريقية الحديثة، بدءاً من النموذج الاشتراكي إلى آثار الاستعمار وتحديات التنمية. وقد انعكس ذلك على ترتيب الأولويات والأجندة السياسية

لمشاريع التنمية في إفريقيا. ويمكن تلخيص أبرز خصائص مشاريع التنمية الإفريقية بما يلي:

1. **افتقار إلى تقاليد التنمية الغربية**: تميزت مشاريع التنمية في إفريقيا بعد الاستقلال بغياب تقاليد التخطيط العقلاني الرشيد. معظم النظم الإفريقية ضحّت بالاستثمار لصالح الاستهلاك، مما أدى إلى استراتيجيات تنموية ركزت على تحقيق مكاسب قصيرة الأمد للجماهير، ولكنها غالباً ما انتهت بالفشل وأغرقت الاقتصاديات الإفريقية في الديون. في حين تتطلب التقاليد الغربية للتنمية تحقيق تراكم الثروة أولاً لخلق قاعدة إنتاجية يمكن توظيفها لرفع مستوى المعيشة.
2. **تفشي الفساد**: اتسمت المشاريع التنموية في إفريقيا بانتشار الفساد في العديد من المنظمات، مما عرقل الحكم الرشيد والشفافية والمحاسبة والتنمية والعدالة الاجتماعية. أدى ذلك إلى انهيار الاقتصاد وإخفاق خدمات الرعاية الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان.
3. **المحدد البشري**: يُعتبر العامل البشري من أهم العوامل في التنمية. كان غياب الطبقة المتوسطة ورجال الأعمال أحد العوائق الرئيسية، بالإضافة إلى ظاهرة هجرة العقول. كما أسهم نمط الأسرة الكبيرة، الذي يتسم بوجود عدد كبير من الأفراد المعتمدين على عائل واحد، في تعقيد مشكلة الفقر وتوجيه السيولة إلى قنوات غير فعالة، مما يجعل الاستثمارات الأجنبية المصدر الرئيسي لدفع عجلة التنمية، خاصة في الدول التي تفتقر إلى المواد الأولية ولا تعتمد اقتصاداتها على الرّيع، مثل بنين.
4. **الخاصية غير الديمقراطية للتنمية و"الاغتراب التنموي" في إفريقيا**

تُعد التنمية في إفريقيا من أبرز المجالات التي أظهرت عجزاً واضحاً في فعالية التجارب التنموية، بسبب الفصل التقليدي بين البعدين السياسي والاقتصادي. هذا الفصل أدّى إلى ممارسة التنمية بطريقة غير ديمقراطية، حيث أصبحت التنمية تجارب يُنفّذها الآخرون بدلاً من أن تكون تجربة تُمارَس بشكل مباشر من قبل الشعوب الإفريقية. في أبسط معانيها، تعني ديمقراطية التنمية أن يكون للناس

السيطرة على تجاربهم التنموية وتحديد أولوياتهم السياسية، مما يجعل التنمية تجربة حيوية ومباشرة في حياتهم اليومية.

5. الانهيار الاقتصادي في إفريقيا

تواجه معظم دول إفريقيا أزمة اقتصادية حادة، حيث تعاني من تضخم مرتفع، عجز في الموازنات، هروب رؤوس الأموال، وانهيار في البنية التحتية. كما تسهم تكاليف الانتقال إلى برامج التكيف الهيكلي، التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، في تفاقم الأزمة. هذه البرامج أدت إلى تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية مثل الغذاء والتعليم والإسكان والرعاية الصحية، مما أثر سلباً على توفير فرص العمل وتحسين الرعاية الاجتماعية.

تتركز استراتيجيات التنمية في معظم دول إفريقيا ضمن إطار برامج التعديل الهيكلي، والتي تميزت بسياسات تقشف صارمة. تشمل هذه السياسات حظر بعض السلع الأساسية، وخصخصة واسعة النطاق، مما أدى إلى زيادة الأسعار والبطالة، وتخفيض قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدل التضخم. كانت لهذه السياسات آثار مدمرة على القطاع الاجتماعي، خاصة في البلدان التي يعيش فيها حوالي 40% من السكان تحت خط الفقر. على النقيض من ذلك، حققت مناطق أخرى مثل جنوب شرق آسيا تقدماً ملحوظاً، حيث ارتفع دخل الفرد في تلك المناطق بشكل كبير منذ الستينيات، في حين تراجعت حصة إفريقيا جنوب الصحراء من التجارة العالمية من 4% إلى 2% على مدار ثلاثة عقود.

الخاتمة:

بعد استقلال إفريقيا عن الاستعمار الأوروبي، لم تشهد القارة تحولات جذرية في نظم الحكم في معظم دولها. غالباً ما رفض الحكام التنازل عن السلطة، واستخدموا الجيش لتثبيت مراكزهم، مما أضعف أسس الديمقراطية. كما ظهر نمط من الحكام الذين حكموا مدى الحياة. في هذا السياق، كانت الديمقراطية

التقليدية في إفريقيا تركز على اعتماد الحزب الواحد، الذي كان يُعتبر الطريقة المثلى لتفادي المناقشات الطويلة والانقسامات السياسية، وتعزيز الوحدة الوطنية والنمو الاقتصادي.

ومع ذلك، لم تظل جهود التنمية السياسية في إفريقيا بمنأى عن التأثيرات الخارجية والاضغوطات. فقد تزامنت الإخفاقات الداخلية مع مستجدات البيئة الدولية، مما فرض ضرورة التحول نحو التعددية والانفتاح السياسي. أدى هذا التحول إلى نزاعات داخلية نتيجة عدم تحقيق الاندماج الوطني، مما أثر على قدرة الدول الإفريقية في السيطرة على محيطها الجغرافي وأدى إلى ظهور تهديدات أمنية جديدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وعلى الرغم من بعض النجاحات النسبية التي حققتها المنظمات الدولية والإقليمية في مجال حفظ السلام والأمن في إفريقيا، إلا أن القارة ما زالت تعاني من التهديدات الأمنية المختلفة.

استناداً إلى ذلك، يمكن استخلاص النقاط التالية:

- **الإرث الاستعماري**: ساهم في غياب مفهوم الدولة الأمة في إفريقيا، مما أدى إلى تدخلات حدودية وعرقية ومعتدية، وأدى إلى تفاقم الصراعات والنزاعات المسلحة داخل القارة، مما مهد الطريق لتدخل المنظمات الدولية والإقليمية في الشأن الإفريقي.
- **نجاحات محدودة**: رغم النجاحات التي حققتها بعض المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية، إلا أن الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة ما زالت تؤدي إلى فقدان الأرواح وتفاقم الأزمات الإنسانية.
- **مشكلات بنيوية**: تعاني المنظمات الإفريقية من مشكلات هيكلية ومالية، مما قلل من قدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية المستجدة وأضعف دورها في عمليات حفظ السلام والأمن في القارة.

قائمة الهوامش:

¹ Jef Huysmans; **The politics of insecurity fear, migration and asylum in The EU**; London: Routledge ; p48.

² محمد، عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي. القاهرة: دار الشروق. 1998، ص 5.

³ يوسف شكري، فرحات، معجم الطلاب. بيروت: دار الكتب العلمية. 2001، ص 22.

⁴ عبد الجليل، زيد المرهون، أمن الخليج وقضية التسليح النووي. المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007، ص 06.

⁵ Charles Philippe David; Jean Jacques Roche; **Théories de la sécurité: définition, approches et concepts de la sécurité international**. Parism: MontChrestien; 2002 ; p85.

⁶ حسن، توركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، 2004، 11.

⁷ Barry Buzan ; **People state and fear the International searity Problem in International Relations**. Great Britain, wheatsheef Book LTD; 1983; p 24-65-83-85.

⁸ David FOREST, **Causes et motivation de la guerre civile au Liberia 1989-1997**, Essai de la maitrise en relations internationales, Institut Québécois des hautes études internationales université Laval Quebec, le 13-04-2004, pp.6-7.

⁹ وكالة نيجيرية متخصصة في متابعة التجارة المحصورة للمخدرات وتبيض الاموال

¹⁰ Showers, V., **How the drug trade undermines the developmental objectives of African nations and leads to an increase in violent crime and organised criminal crimes**. Paper presented at the Drug Threat in Africa conference of the African Programme on the Threat and Implication of Drugs, 28 May 2009.

¹¹ United Nations Development Programme (UNDP). **World Drug Report**, UN Publication Sales No. E.08.XI.1, 2008,p. 99.

¹² Robert Guest, **The shackled continent: Africa's past, present and the future**, London: Macmillan, 2004, pp.214.216.